تحرك عاجل

المحاكمة تمضي قُدماً على الرغم من مزاعم التعذيب

في 25 مارس/آذار استؤنفت محاكمة امرأتين من المحتجين بسبب محاولة الدخول إلى حلبة سباق السيارات فورميولا 1 خلال احتجاج في سباق البحرين في العام الماضي. وقالت المرأتان للمحكمة إنهما تعرضتا للتعذيب. وقد حُكم على إحداهما بالسجن لمدة خمس سنوات في قضية منفصلة.

في 25 مارس/آذار استؤنفت محاكمة **نفيسة العصفور** و**ريحانة الموسوي**، التي كانت قد بدأت في 12 ديسمبر/كانون الأول 2013. وتجري محاكمة المرأتين بتهم "حيازة متفجرات" و"التخطيط للقيام بأعمال إرهابية" بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وذلك عقب محاولتهما دخول مضمار سباق فورميولا 1 خلال احتجاج نُظم ضد إقامة السباق في البحرين في العام الماضي. وقد نفت كلتا المرأتين تلك التهم، وقالت ريحانه الموسوي للمحكمة خلال جلسة استماع عُقدت في 12 يناير/كانون الثاني إنها تعرضت للتعذيب وأُرغمت على "توقيع اعتراف" أثناء استجوابها. وورد أنها قالت للمحكمة كذلك إنها عندما اشتكت إلى المدعي العام من إساءة معاملتها، هدَّدها أحد موظفي مكتب الادعاء العام بإعادتها للمزيد من الاستجواب، ما لم توقع على "اعترافات" تجرّمها. ويبدو أن القاضي طلب منها مغادرة قاعة المحكمة بدلاً من إصدار أمر بإجراء تحقيق في مزاعم التعذيب. وأثناء جلسة الاستماع التي عُقدت في 25 مارس/آذار، أدلى شهود الدفاع بشهاداتهم، وتم تأجيل المحاكمة إلى 16 أبريل/نيسان. وقدمت المرأتان شكاوى رسمية إلى وحدة التحقيق الخاصة وإلى مكتب المظالم في وزارة الداخلية، وطلبتا التحقيق في مزاعم التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة التي تعرضتا لها. وقيل إن وحدة التحقيق الخاصة أجرت مقابلة أولية مع المرأتين بصفتهما من ضحايا التعذيب، ولكن لم يُعلن عن أية نتائج حتى الآن، ولم يُقدَّم أحد إلى ساحة العدالة على خلفية مزاعم التعذيب بحدود علمنا.

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية او بلغتكم الخاصة تتضمن الآتي:

- حث السلطات على ضمان عدم استخدام الإفادات المشوبة بمزاعم التعذيب كأدلة ضد نفيسة العصفور وريحانة الموسوي في محاكمتهما، وعلى إسقاط التهم الموجّهة إليهما، لا لشيء إلا بسبب ممارستهما السلمية لحقهما في حرية التعبير والاشتراك في الجمعيات؛

- حث السلطات على ضمان إجراء تحقيق عاجل ومستقل ومحايد في مزاعم تعرُّض نفيسة العصفور وريحانة الموسوي للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، ونشر نتائج التحقيق وتقديم المسؤولين عن تلك الانتهاكات إلى ساحة العدالة.

ويرجى إرسال المناشدات قبل 9 مايو/أيار 2014 إلى:

الملك	وزير الداخلية	**وإرسال نسخة إلى:**
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة	الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة	وزير العدل والشؤون الإسلامية
مكتب جلالة الملك	وزارة الداخلية	الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة
ص.ب 555	ص.ب 13	وزارة العدل والشؤون الإسلامية
قصر الرفاع	المنامة، البحرين	ص.ب 450
المنامة، البحرين	فاكس: 2661 1723 973+	المنامة، البحرين
فاكس:4587 1766 973 +	تويتر: @moi_Bahrain	فاكس: 1284 1753 973+
المخاطبة: جلالة الملك	المخاطبة: معالي الوزير	البريد الإلكتروني: minister@justice.gov.bh
		تويتر: Twitter: @Khaled_Bin_Ali
		المخاطبة: معالي الوزير

ويرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. كما يرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة

أما إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. هذا هو التحديث الثامن للتحرك العاجل رقم: UA: 232/12، معلومات إضافية، على الرابط:

http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/007/2014/en

تحرك عاجل

المحاكمة تمضي قُدماً على الرغم من مزاعم التعذيب

معلومات إضافية

في الفترة التي سبقت فعالية سباق الفورميولا 1 في البحرين في أبريل/نيسان 2013، تصاعدت المصادمات بين قوات الأمن والمحتجين، واستمرت أثناء الفعالية، حيث أسفرت عن اعتقال عشرات المحتجين. وفي 24 أبريل/نيسان ألغت الحكومة البحرينية زيارة كان من المقرر أن يقوم بها خوان منديز، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للمرة الثانية في غضون سنتين.

في 30 سبتمبر/أيلول 2013 أُدينت ريحانة الموسوي مع 49 امرأة أخرى بسبب اشتراكهن في "ائتلاف 14 فبراير"، وحُكم عليهن بالسجن لمدد وصلت إلى 15 سنة. وقد حُكم على ريحانة الموسوي بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة "الانتماء إلى منظمة إرهابية [ائتلاف 14 فبراير] والمشاركة في أنشطتها". وقد أثارت منظمة العفو الدولية بواعث قلق بشأن عدم عدالة المحاكمة.

وقصَّرت محاكمتهن كثيراً عن الإيفاء بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، وزعم العديد من أعضاء هذه الجماعة أنهم تعرضوا للتعذيب، بالصعق الكهربائي أحياناً، بغية إرغامهم على "الاعتراف". وقد استندت المحكمة إلى "اعترافاتهم" بدلاً من إصدار أمر بإجراء تحقيقات في مزاعم التعذيب. كما اعتُقل المتهمون بدون مذكرات اعتقال، واقتيد بعضهم من منازلهم، بعد قيام قوات الأمن بكسر البوابات الخارجية على ما يبدو. واشتكى بعض المحامين إلى المحكمة من عدم السماح لهم بزيارة موكليهم. ورفضت المحكمة السماح لمحاميي الدفاع باستدعاء الشهود، ولم تستمع إلى بعض شهود الادعاء العام على ما يبدو، الأمر الذي حرم الدفاع من حقه في استجواب الشهود. وجُلب بعض المتهمين، الذين كانوا يقضون أحكاماً بالسجن، أو كانوا محتجزين بانتظار انتهاء التحقيقات في قضايا أخرى، إلى محكمة وهم لا يعلمون أنهم يواجهون تهماً جديدة. ولم يتمكنوا من الحصول على مساعدة محامين في تلك المحاكمة.

وقد حُكم على أحد المتهمين، وهو عبد علي خير، بالسجن لمدة 10 سنوات فقط لأنه مرَّر نسخة من رسالة إلكترونية صادرة عن "ائتلاف 14 فبراير". وفي مارس/آذار 2014، أدرجت الحكومة البحرينية "ائتلاف 14 فبراير"، مع منظمتين أخريين، في قائمة المنظمات الإرهابية، في أعقاب وقوع انفجار أسفر عن مقتل ثلاثة من أفراد الأمن.

"ائتلاف 14 فبراير" هو حركة تتألف من جماعات شبابية بحرينية، وهو يحمل اسم تاريخ اندلاع الانتفاضة البحرينية التي انطلقت في عام 2011، ويقوده أشخاص غير معروفين يتولون تنظيم الاحتجاجات عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي بشكل أساسي.

الأسماء: نفيسة العصفور وريحانة الموسوي